مجلة البصائر
للبحوث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
AL-BASAER JOURNAL OF ECONOMICS, COMMERCIAL AND MANAGEMENT SCIENCES RESEARSH

المجلد1 العدد1 ديسمبر 2022
Volume 1 Issue 1 December 2022
ISSN 2830-9189
E-ISSN: 2830-9790

مؤشرات النمو الاقتصادي
إطلالة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1960–2021)

Indicators of Economic Growth
An Overview of the Algerian Economy during the period (1960-2021)

كمال قسول[1] * عبد الخالق أودينة [2]

[1] جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، k.kassoul@univ-alger3.dz .

[2] المركز الجامعي تيبازة (الجزائر)، oudina.abdelkhalek@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: 2022/09/20؛ تاريخ القبول: 2022/11/30؛ تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على النمو الاقتصادي، الذي يعد من المحددات الكمية الأساسية المعبرة عن مدى التطور الاقتصادي في مختلف بلدان العالم، حيث احتل النمو الاقتصادي حيزاً مهماً في البحوث النظرية والتطبيقية، فقد اهتم رواد الاقتصاد على مر التاريخ بدراسة العوامل التي تدفع باتجاه تطور المجتمعات، من خلال التنظير للنمو الاقتصادي بدايةً بالنظريات الكلاسيكية في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ووصولاً إلى النظريات الحديثة التي لازالت تدرس محدداته وأهم المؤشرات التي تعطي صورة واضحة عن مدى تقدم الأداء الاقتصادي لبلدان العالم.

الكلمات المفتاحية : النمو الاقتصادي؛ نظريات النمو الاقتصادي؛ مؤشرات النمو الاقتصادي؛ الجزائر.

تصنيف JEL : O47.

Abstract: This article sought to study economic growth, Which is a quantitative determinant of the scale of economic development in different countries, Where economic growth has taken an important place in theoretical and applied research, Economists have been interested in studying the factors of development of societies, Through the theory of economic growth from the classical theories of the late eighteen century and early nineteenth century to modern theories who still studies its determinants and the most important indicators that give a clear picture of the progress of the economic performance of the countries of the world.

Keywords: Economic growth; Economic growth Theories; Economic Growth Index; Algeria.
Jel Classification Codes : O47.

* k.kassoul@univ-alger3.dz

1.المقدمة:

تطورت نظريات النمو الاقتصادي عبر الزمن نتيجة تغير النظرة حول العوامل الكبرى التي تؤثر في عملية النمو، فقد اهتم الفكر الاقتصادي في البداية بعناصر العملية الانتاجية ممثلة في العمل، رأس المال، الأرض والموارد الطبيعية، التكنولوجيا والتنظيم، التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ينعكس تطور كل عنصر من هذه العناصر على حجم الناتج المحلي الإجمالي لمختلف الدول، ثم انتقل الاهتمام بعد ذلك إلى المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي والتي أوجدت فروقات في مستوى النمو المحقق لمختلف دول العالم على حسب اهتمامها بهذه المحددات، إذ نجد اليوم مجموعة من الدراسات تركز كل واحدة منها على عامل معين باعتباره صاحب الأثر الأكبر على مستوى النمو المحقق؛

كما احتلت طرق قياس مستويات النمو المحققة اهتمام العديد من الباحثين، في محاولة منهم لإعطاء صورة واضحة ودقيقة عن مدى تطور الأداء الاقتصادي لمختلف دول العالم ومنها الجزائر، حيث اعتُمِدَت مجموعة من المؤشرات، كالناتج المحلي الإجمالي، متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أو حتى الدخل الوطني المتوقع، ومن هذا المنطلق ارتئينا أن نتطرق إلى هذه الدراسة من خلال محاولة الإجابة على التساؤل التالي:

ماهي أهم المؤشرات المعتمدة لقياس مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر؟

للإجابة على هذا التساؤل سنتطرق للمحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم النمو الاقتصادي؛

المحور الثاني: نظريات ومحددات النمو الاقتصادي؛

المحور الثالث: مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر.

2. مفهوم النمو الاقتصادي

1.2. تعريف النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من المصطلحات الحديثة التي اقترنت بظهور الأيدولوجيات الاقتصادية وقدرتها على تحسين الأداء الاقتصادي للبلدان، وقد حاول عدد من الاقتصاديين إعطاء تعريف للنمو الاقتصادي نوجز بعضها فيما يلي (معط الله، 2015، الصفحات 103-104):

- ✓ حسب "فرنسوا بيرو" (1969)، يمثل النمو الاقتصادي الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر الإنتاج بالحجم لبلد ما: الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية؛
- ✓ بالنسبة لـ "سيمون كوزنتس" (1973)، يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما على أنه زيادة طويلة الأجل في القدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكان هذا البلد، تستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التكنولوجي، التنظيمات المؤسساتية والأيدولوجية التي تتطلبها؛
- ✓ ومن وجهة نظر "بول ساموبلسون"، يمثل النمو الاقتصادي، توسع أو زيادة الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الوطني المحتمل لبلد ما، وبعبارة أخرى، يحدث النمو الاقتصادي عندما تنتقل حدود إمكانيات الإنتاج (PPF) لبلد ما نحو الخارج،

ويرتبط النمو الاقتصادي ارتباطاً قوياً بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج، فهذا الاخير يحدد المعدل الذي تكون عنده المستويات المعيشية للبلد مرتفعة، حيث تهتم الدول بالدرجة الأولى بالنمو في نصيب الفرد من الناتج لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع متوسط الدخل الفردي؛

- ✓ حسب "دومينيك سالفادور"، يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه العملية التي بموجبها تحدث زيادة في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي (GNP) أو الدخل الحقيقي لبلد ما على مدى فترة طويلة من الزمن من خلال الزيادة المستمرة في الإنتاجية الفردية؛
- ✓ وبالنسبة لـ "بيترسون"، يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في نصيب الفرد من الإنتاج الفعلي أو الحقيقي للسلع والخدمات، وكذلك زيادة في قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات.

من خلال التعاريف السابقة نجد أن النمو الاقتصادي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالزيادة في حجم السلع والخدمات المنتجة في بلدٍ ما على المدى الطويل فهو لا ينظر إلى الزيادات العرضية في حجم الإنتاج التي تحدث على المدى القصير، ونظراً لاختلاف عدد السكان من بلدٍ لآخر، يتم مقارنة حجم الإنتاج بعدد السكان من خلال نصيب الفرد من حجم السلع والخدمات المنتجة في بلدٍ ما، كما يمكن قايس النمو الاقتصادي من خلال الزيادة الحقيقية للدخل الوطني للبلد، فالزيادة النقدية تتضمن زيادة تضخمية تكون مضللة، وبتوزيع هذا الدخل على مجموع سكان البلد باعتبارهم مساهمين في العملية الانتاجية نحصل على نصيب الفرد من الدخل الوطني والذي يحدد المستوى المعيشي للأفراد.

2.2. الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

أثير جدل كبير بين المفكرين والمهتمين بقضايا التنمية حول مدى اقتران حدوث النمو الاقتصادي بتغيرات تنموية في مختلف المجالات، ومن خلال تحليل المسار التاريخي لمختلف التجارب التنموية سواء في الدول المتقدمة أو النامية تم تسجيل انفصام كبير بين حدوث النمو الاقتصادي وحدوث التنمية لعدة ملاحظات أهمها (وعيل، 2014، الصفحات 15-16):

- ✓ النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد، أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي مقرونا بحدوث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، بل يمكن القول إن التنمية إنما تتمثل في تلك التغييرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الوطني الحقيقي عبر فترة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية، فالمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف؛
- ✓ قد يحدث نمو اقتصادي في ظل خلل في التوازن القطاعي، كنمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية، مما ينعكس بإحداث آثار تضخمية للسلع الحقيقية وما ينتج عن ذلك من سلبيات على العملية التنموية، أو قد يحدث النمو الاقتصادي في ظل عدم التوازن الإقليمي للخدمات والإنتاج في البلد الواحد؛

- ✓ من الممكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية، وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية والسياسية والاقتصادية، والتي تعمل على انطلاق الطاقات البشرية والقدرات الإبداعية للناس، وتساعد على أن يكتسب المجتمع قدرات جديدة علمية وتكنولوجية وإدارية تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجبهات؛
- ✓ قد يحدث نمو اقتصادي من دون أن تتحقق التنمية عندما لا يكون هذا النمو مصحوبا بتوزيع واسع شعبيا للدخل، أو عند حدوث نمو اقتصادي في سياق المزيد من الاعتماد على الخارج؛
- ✓ قد يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية، عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكبت الحريات والتعدي على الحقوق المدنية للمواطنين في الدول النامية، بينما تتطلب عملية التنمية إشراك المواطنين عل أوسع نطاق في صناعة السياسات الوطنية والمحلية كهدف في حد ذاته من أجل تحقيق الذات، وكوسيلة لاستقطاب جهودهم وتعبئتها في عملية إعادة البناء الوطني؛
- ✓ قد يكون ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقرونا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج وتوسع التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي والعولمة، بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام والتحرر من قيود التبعية وزيادة درجة الاعتماد على الذات في سعي المجتمع لتحقيق أهدافه المختلفة؛
- ✓ النمو الاقتصادي قد يحدث حتى في ظل الاحتلال أو الاستعمار، أما التنمية فلا حدوث لها في ظل الاحتلال أو الاستعمار، لأن الاستعمار يأتي ليدمر لا ليبني ويأخذ ولا يعطي، فممكن أن ترتفع مداخيل الأفراد وتتوسع مؤسسات المجتمع المدني، إلا أن كل هذا لا يعني شيء أمام الكرامة والشعور بالانتماء للوطن وتوقير الذات والحرية والانعتاق، فكل هذه القيم موجبة لعملية التنمية بينما لا يقترن المفهوم الكمي للنمو الاقتصادي بها.

الجدول رقم (01): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
مفهومه يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة.	مفهومه يشير إلى الزيادة السريعة المتراكمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محدودة.
النمو كثيرا ما يحدث عن طريق التحول التدريجي وبطريقة بطيئة.	التنمية تحتاج إلى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم.
يغلب على النمو التغير الكمي.	يغلب على التنمية التغير الكيفي.
النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية.	مفهوم يطلق على البلاد والمجتمعات المتخلفة وتشير إلى النمو السريع الذي يحدث فيها.
النمو عملية تلقائية تحدث غالبا دون قصد.	التنمية عملية مقصودة تحدث عن طريق تدخل الإنسان.

المصدر: (مقاوسي و جمعوني، 2010، صفحة 4)

3.2. أهداف النمو الاقتصادي

تسعى الدول من خلال استهداف مستويات معينة من النمو الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها (بناني، 2009، صفحة 10) (خزان، 2014، صفحة 91):

- ✓ زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات؛
- ✓ زيادة رفاهية الأفراد عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات الأجور والأرباح، والدخول الأخرى؛
- ✓ القضاء على الفقر، وتحسين المستوى الصحي والتعليمي للسكان؛
- ✓ زيادة الدخل القومي لتعزيز قدرة الدولة على القيام بجميع مسؤولياتها، كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية، والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبًا على مستويات الاستهلاك الخاص؛
- ✓ التخفيف من حدة البطالة؛
- ✓ قد يؤدي النمو الاقتصادي لتبرير برامج إعادة التوزيع، ذلك أن الأكثر احتمالا أن يقبل الناس السياسات التي تعيد توزيع بعض أموالهم إلى آخرين إذا ما حققوا زيادة كبيرة في مستوى ثرواتهم الشخصية؛
- ✓ السماح لعدد أكبر من الأفراد بالحصول على منافع إضافية أو زيادة المنافع القائمة من البرامج الحكومية.

3. نظريات ومحددات النمو الاقتصادي

1.3. نظريات النمو الاقتصادي

تشكلت نظريات الفكر الاقتصادي على حسب الأفكار السائدة حول العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي، وسنوجز فيما يلي مختلف هذه النظريات (بن شعيب، 2011، الصفحات 127-132):

1.1.3. نظرية النمو الكلاسيكية: حاول الاقتصاديون الكلاسيك اكتشاف أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي والعملية التي تمكن النمو من أن يتحقق، ومن أبرز أفكارهم في هذا المجال:

- ✓ اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هي دالة للعمل، رأس المال، الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، والزيادة في الإنتاج (النمو) تتحقق عندما يحدث تغير في واحد من هذه العوامل أو جميعها؛
- ✓ اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي حيث أكدوا بأن زيادة التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان وفي نفس الوقت فإن تزايد حجم السكان من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال؛
- ✓ اتجاه الأرباح نحو الانخفاض: إذ يقولون ان الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة؛
- ✓ إن كل مفكري النظرية الكلاسيكية يتصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين؛

- ✓ أكد الكلاسيك على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، وهذه تشمل نظام اجتماعي إداري وحكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة ونظام كفؤ للإنتاج، وهناك حاجة لتحرير الناس من التقاليد القديمة بتحديد حجم العائلة.

2.1.3. النظرية الكلاسيكية المحدثة: تبرز عملية تكوين رأس المال في النظرية الكلاسيكية المحدثة كأهم ما جاءت به هذه النظرية من حيث علاقة ذلك بالنمو الاقتصادي، حيث تم افتراض إمكانية إحلال بين رأس المال والعمل وبذلك تحررت نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان، وترى هذه النظرية أن تكوين رأس المال يعتمد على الادخار الذي يتحدد من خلال سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة وبالإنتاجية الحدية لرأس المال، ومن العوامل الأخرى المشجعة لزيادة الإنتاج هي السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية، وأن التنمية عملية مستمرة تدريجية وتراكمية، وبخصوص النمو الاقتصادي فإن النظرية تتضمن ثلاثة أفكار رئيسية وهي:

- ✓ على المدى الطويل يتحدد معدل نمو الانتاج بمعدل نمو كمية العمل في الوحدات الكفؤة (أي بمعدل كمية العمل + معدل نمو إنتاجية العمل)، وأن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار ومعدل الاستثمار؛
- ✓ أن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار، وذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير إيجابيا مع معدل الادخار والاستثمار وسلبياً مع معدل نمو السكان؛
- ✓ عند وجود تفضيلات معطاة للادخار (بالنسبة للاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج) لدى بلدان العالم، سوف يقود ذلك إلى تلاقي بين معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

3.1.3. نظرية النمو الكينزية: اعتبر كينز أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية وأن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، وأن الادخار هو دالة للدخل، وأكد كينز أن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم، والنموذج الكينزي الأصلي يعتمد على القصور في الطلب ويؤشر احتمال حصول توازن اقتصادي عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، وقد ركز كينز اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو، وتعامل نموذجه مع تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جداً، وبموجب التحليل الكينزي فإن توازن الدخل والإنتاج (في الاقتصاد المغلق) هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط؛

4.1.3. نموذج هارود–دومار (نموذج ما بعد كينز): يعتبر هذا النموذج توسعة لتحليلات التوازن الكينزية، ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان، وقد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دوراً رئيسياً في عملية النمو، وقد ركز هذا النموذج على العلاقة بين الادخار والاستثمار والإنتاج، ويوضح هذا النموذج العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية، إلا أن هذا النموذج قد اتخذ بشكل مكثف في البلدان النامية كوسيلة مبسطة للنظر في العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال، ويؤكد النموذج بأنه للحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة لأخرى، من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي والإنتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الإنتاجية لتخزين رأس المال، والمعادلة الأساسية التي توصل إليها النموذج تتمثل في:

$$g=s/k \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (01)$$

g: معدل الإنتاج، s: معدل الادخار، k: المعامل الحدي لرأس المال/الناتج

ومن هنا يمكن لمعدل النمو أن يزداد إما من خلال رفع نسبة الادخار في الدخل القومي أو بتخفيض المعامل الحدي لرأس المال/الناتج (أي زيادة الكفاءة الانتاجية لرأس المال)؛

5.1.3. نظرية النمو الجديدة (الداخلية): توفر نظرية النمو الجديدة إطاراً نظرياً لتحديد النمو الداخلي، النمو المستمر للإنتاج الذي يتحدد من قبل النظام الخاص بالعملية الإنتاجية، ويفترض نموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفورات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري والتي تمنع الإنتاج الحدي لرأس المال من الانخفاض، فأول اختبار للنظرية الجديدة هو التأكد فيما إذا كانت هناك علاقة سالبة بين نمو الإنتاج وبين المستوى الاولي لمعدل دخل الفرد، فإذا وجدت مثل هذه العلاقة فإنها تشكل تأييداً للنموذج الكلاسيكي المحدث، وبعكسه فإنها تؤيد النظرية الجديدة للنمو التي تقول بأن الإنتاجية الحدية لرأس المال لا تميل إلى الانخفاض، وقد تم اختبار نموذج الانحدار الخطي البسيط لتقدير المعادلة التالية:

$$gi=a+bl(pcy).....(02)$$

gi: معدل نمو الانتاج للفرد i لعدد من السنوات، pcy: المستوى الأولي من معدل دخل الفرد.

فإذا وجد بأن المعامل bl معنوي وسالب فإنه سيكون دليلاً على الالتقاء الذي يفترضه النموذج الكلاسيكي المحدث، إلا أن الدراسات لم تثبت وجود الالتقاء حيث أن المعامل المذكور كان معنوياً وموجباً مما يشير إلى حالة عدم الالتقاء والتباعد.

ويتعزز موقف النظرية الجديدة إذا وجدنا بأن التعليم وكذلك البحث والتطوير يمنعان إنتاجية رأس المال الحدية من الانخفاض، مما ينتج عنه افتراق حقيقي فيما بين أداء اقتصاديات البلدان المتخلفة، وقبل أن نستنتج رفض النموذج الكلاسيكي المحدث يجب أن نتذكر بأن استنتاج النموذج المذكور حول الالتقاء يفترض بأن معدل الادخار ومعدل الاستثمار ومعدل نمو السكان والتكنولوجيا وكل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل متساوية فيما بين دول العالم، وحيث ان مثل هذه الفرضيات ليست صحيحة فلا يمكن ان يكون هناك التقاء غير مشروط، بل يمكن أن يكون هناك التقاء مشروط إذا افترضنا ثبات كل العوامل المؤثرة في نمو معدل دخل الفرد بما فيها نمو السكان ومعدل الاستثمار ومتغيرات تؤثر في إنتاجية العمل مثل التعليم والبحث والتطوير والتجارة وكذلك الاستقرار السياسي.

الجدول رقم (02): التطور التاريخي لنظريات النمو

نظريات النمو	مصدر النمو	خصائص النمو
النظرية الكلاسيكية: ▪ آدم سميث (1776) ▪ روبرت مالتوس (1791) ▪ دافيد ريكاردو (1817) ▪ كارل ماركس (1867)	▪ تقسيم العمل ▪ إعادة استثمار الفائض ▪ إعادة استثمار الفائض ▪ تراكم رأس المال	▪ نمو غير محدد ▪ نمو محدد بسبب قانون تزايد السكان ▪ نمو محدد بسبب تناقص غلة الأرض ▪ نمو محدد في نموذج الإنتاج الرأسمالي بسبب اتجاه معدل الربح إلى الانخفاض
▪ نظرية "Schumpeter" (1911-1939)	▪ سلسلة الاكتشافات التكنولوجية	▪ نمو غير مستقر، نظرية مفسرة للدورات الطويلة الأجل
▪ نموذج هارود–دومار (نموذج ما بعد كينز) (1939-1946)	▪ معدل النمو دالة في العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار	▪ نمو غير مستقر
النموذج النيوكلاسيكي: ▪ ر.سولو (1965)	▪ التقدم التقني (التكنولوجي)، وتزايد الحجم السكاني كعوامل خارجية	▪ النمو ذو طبيعة وقتية في غياب التقدم التقني
نماذج نادي روما: ▪ ميدوس (1962)	▪ الموارد الطبيعية	▪ نمو محدود ومنتهي بسبب الانفجار السكاني والتلوث وفناء الطاقة.
نظرية التنسيق (التنظيم): ▪ أجليتا (1976) ▪ ر. يواير (1986)	▪ الترابط بين نظام الإنتاج ونظام الطلب.	▪ تفاوت أنواع النمو من حيث الزمان والمكان.
نظريات النمو الذاتي: ▪ ب.رومر (1986) ▪ ر.لوكاس، ر.بارو (1988) ▪ جرينورد(1990) ▪ أجيون ، هويت (1992) ▪ نموذج Benhabib & Spiegel (1994)	▪ رأس المال المادي، رأس المال العام رأس المال التكنولوجي، رأس المال البشري. ▪ ادخال رأس المال البشري في دالة التقدم التكنولوجي	▪ الخاصية الذاتية للنمو، إعادة الاعتبار لدور الدولة في النمو، الأخذ في الاعتبار سيرة أو تاريخ النمو في البلد محل البحث. ▪ راس المال البشري يؤثر على الابتكارات المحلية ويؤثر على سرعة التنمية الاقتصادية.

المصدر: (ساطور و بن عزوز، 2017، صفحة 9)

2.3. محددات النمو الاقتصادي

يعتبر البحث في محددات النمو الاقتصادي من أهم قضايا البحوث النظرية والتطبيقية، فمن خلالها يمكن للنمو أن يكون ثمرة تحرير الاقتصاد على العالم الخارجي وتتسع الهوة بين مختلف الدول فيما يخص، مستوى النمو الاقتصادي على حسب الانفتاح على العالم الخارجي، مستوى التضخم، رأس المال البشري والمادي، وغيرها من المحددات والعوامل الكبرى التي تؤثر في عملية النمو، وتتمثل أهمها فيما يلي (بدراوي، 2015، الصفحات 64-69):

1.2.3. رأس المال المادي والبشري: يلعب رأس المال البشري دوراً مهما في إحداث النمو الاقتصادي الداخلي وهذا ما جاء في التحليل النيو كلاسيكي، بحيث أثبتت عدة بحوث وأدلة تجريبية حديثة (Barro 1991، Lee & Barro 1993)، التي قام بها على 129 بلدا خلال الفترة 1960-1985 بأن مستوى رأس المال البشري، والذي يقاس بمعدلات التحصيل التعليمي للسكان (مستويات التعليم) أحدثت آثار ايجابية مباشرة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، أضف إلى ذلك دراسة "Benhabib & Spiegel"، التي أشار فيها إلى أن معدل نمو رأس المال البشري الذي يقاس بالعدد المتوسط لسنوات دراسة المجتمع النشط لا يفسر معنويا معدل نمو الدخل الفردي، في حين أن مستويات رأس المال البشري يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال قناتين:

- ✓ يؤثر رأس المال البشري بشكل مباشر على الابتكارات التكنولوجية المحلية؛
- ✓ يؤثر رأس المال البشري على سرعة التنمية الاقتصادية للبلد الذي يستورد تقنيات تكنولوجية من بلد متطور.

2.2.3. الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي: تناولت العديد من الدراسات التجريبية موضوع الإنفاق العام الحكومي وانعكاسه على النمو الاقتصادي، ففي دراسة لـ "Zou, Swaroop & Devarajan" (1996) توصلوا إلى وجود علاقة ايجابية بين نفقات الاستهلاك العمومي والتي تقاس من خلال نسبة النفقات الجارية إلى معدل الإنفاق الكلي للفرد وبين النمو الاقتصادي، وعلى عكس ذلك أثبتت دراسة "Barro" (1997) بأن هناك علاقة نسبية بين الإنفاق العام للاستهلاك والناتج الداخلي الخام بحيث بينوا بأن هذا الإنفاق له أثر سلبي على النمو، في حين أبرزت بعض الدراسات الحديثة وجود علاقة ايجابية بين مستوى الاستثمار العمومي في البنى التحتية والنقل والاتصال وبين النمو الاقتصادي وعلى رأسها دراسة " Villanuevra. Loayza & Kright" (1993)، "Singht & Nelson" (1994)، ""Kumar & khan" (1997)؛

3.2.3. الانفتاح الاقتصادي: تلعب التجارة الدولية والسياسة التجارية دورا هاما في تطوير اقتصاديات الدول النامية من خلال الانفتاح الاقتصادي والذي نقصد به إلغاء القيود المفروضة على المعاملات التجارية وحركة رؤوس الأموال، فقد بيّنت الدراسات والبحوث التي تخصصت في هذا المجال خاصة في العشرية الأخيرة بأنه كلما زاد الانفتاح على التجارة وحركة رؤوس الأموال ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام وبالتالي تسارع النمو، وفي هذا الصدد قام "Dollar" (1992) بدراسة استنتج من خلالها بأن الانفتاح الاقتصادي والذي يتم قياسه بمؤشر المستوى العام للأسعار يكون له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، وفي دراسة أخرى لـ "Werner & Sachs" (1997) والتي أجريت على عينة متكونة من 117 دولة بحيث استخدم خمسة مؤشرات لقياس الانفتاح الاقتصادي وهي الحواجز غير الجمركية، الرسوم الجمركية، معدل سعر صرف في السوق الموازية، وجود الاحتكار الحكومي أو عدمه على أهم السلع والمنتجات الموّجهة للتصدير، وإذا كان الاقتصاد اشتراكي أم لا، بحيث استنتج بأنّ الاقتصاديات الأكثر انفتاحا تنمو بنسبة 2% إلى 2.5 % وهذا مقارنة بالدول الأخرى التي تكون اقتصادياتها أقل انفتاحا، بالإضافة إلى دراسة

"Greenaway and Morgan and Wright" (1998) والذين أكدوا وجود علاقة إيجابية واضحة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

4.2.3. التضخم: لقد أبرزت معظم الدراسات التجريبية التي تناولت تأثير التضخم على النمو بوجود علاقة عكسية بينهما، وهذا ما أكدته دراسة "Gregorio" (1993)، أما "Fisher" (1993) أوضح بأن التضخم يعكس فقدان الحكومة لمتابعة ومراقبة وضعية الاقتصاد الكلي الأمر الذي يحدّ من الاستثمار ويخفض النمو الاقتصادي، في حين استنتج "Barro" (1997) بأن انخفاض مستوى التضخم هو في الواقع متغير مساعد على الوصول إلى مردودية أفضل للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، ومع ذلك فهناك دراسات أخرى أثبتت بأنه ليس هناك علاقة بين المتغيرين ففي نظرهم فإن التضخم لا يعتبر بمثابة متغير له صلة في تفسير النمو الاقتصادي ولكن زيادة الأسعار هي التي تختص بالتأثير؛

5.2.3. التطور المالي: خلال سنوات التسعينات قام العديد من الاقتصاديين بتركيز أبحاثهم على دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وأهمها أعمال كل من "(1993) "King and Levine، ""Loayza, Levine & Beck (1999)، بحيث استنتجوا وجود علاقة ايجابية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي لأن التحرير المالي يؤثر على مستوى التطور المالي والذي بدوره يؤثر على النمو الاقتصادي، وفي نظرهم فإن هذا التأثير يتم من خلال ثلاثة قنوات وهي:

- ✓ يسمح التطور المالي بتخصيص الأموال بطريقة أكثر كفاءة وتحسين الإنتاجية الحدية لرأس المال، هذا ما يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي؛
- ✓ يعمل التطور المالي على توجيه جزء من المدخرات إلى الاستثمارات، وبالتالي التأثير على النمو الاقتصادي؛
- ✓ تقوم الأسر بتنويع محافظهم الاستثمارية عن طريق تطور أسواق رأس المال بسبب تحسين شروط الحصول على القروض الاستهلاكية وانخفاض تكلفتها، وبالتالي العمل على الحد من الحوافز التي تشجع على الادخار.

6.2.3. تقارب الأداء الاقتصادي للشركاء التجاريين "Convergence": أثبتت الدراسة التي قام بها "Solow–Swan" وجود تقارب بين دول العالم فيما يخص معدل النمو الاقتصادي ومستويات الدخل، وذلك إذا كانت المحددات الهيكلية متشابهة والتي تخص تكنولوجيا الإنتاج ومعدل الادخار ومعدل التقدم التكنولوجي، بحيث تكون نسبة "رأس المال/العمل" في الدول الفقيرة ضعيفة مقارنة بالدول المتطورة والغنية مما يخلق ناتجا هامشيا لرأس المال عال جدا وهذا على أساس تساوي معدلات التقدم التقني، نمو اليد العاملة وكذلك معدل الادخار المحلي ما يؤدي إلى حصول نموا في مخزونها من رأس المال، وبالتالي يتجاوز المعدلات المسجلة لدى الدول المتطورة ولكن يجب في النهاية أن يتم تقاربه نحو نسبة "رأس المال/العمل" ونسبة "رأس المال/الإنتاج" في هذه الدول الغنية، وإن مختلف الدراسات التي عالجت موضوع "التقارب" ميّزت بين نوعين من التقارب:

- ✓ تقارب في المستويات؛
- ✓ تقارب في المعدلات.

ففي الحالة الأولى يتم العمل على توحيد وتكافؤ مستويات الدخول الفردية على المستوى العالمي، أما في الحالة الثانية فيقصد بها المساهمة في تعديل مستوى النمو الاقتصادي في جميع دول العالم.

4. مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر

1.4. عوامل النمو الاقتصادي

توجد العديد من العوامل التي تحدد درجة النمو والتطور الاقتصادي لبلد ما، والتي تصنف في شكل مجموعات تعرف بعوامل الإنتاج الرئيسية، تعطي عند تَشَكُّلِها في توليفة واحدة وفق أوزان محددة مستويات مختلفة من الانتاج، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي (عزوز، 2007، الصفحات 62-69):

1.1.4. العمل: إن البحث عن أسباب النمو الاقتصادي يرجع إلى القدرة على الاستثمار من جهة، والقدرة على استخدام الوسائل الحديثة والموارد المتوفرة من جهة أخرى، وبالتالي نجد أنفسنا أمام أمرين:

- ✓ **كمية العمل:** ويتمثل في حجم السكان ومدى مساهمته في مستوى الإنتاج المحقق، على اعتبار أن السكان هم المصدر الأساسي للعمل، كما يمكن أن يؤثر حجم السكان في نصيب الفرد من الدخل الوطني؛
- ✓ **نوعية العمل:** يلعب التعليم المتقدم والتدريب الفني الجيد دوراً كبيراً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وقد أثبتت الدراسات أن مستوى الإنتاجية بالمؤسسات تزداد مع انخفاض درجة الأمية وارتفاع المهارة التقنية والإدارية.

2.1.4. رأس المال: يعتبر رأس المال من حيث مدى توفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقات الإنتاجية في بلد ما، وينقسم رأس المال عادة إلى نوعين:

- ✓ **رأس المال الإنتاجي:** وهو عبارة عن الآلات والمعدات والأدوات التي تستخدم في العملية الإنتاجية وتساهم في صورة مباشرة في الإنتاج؛
- ✓ **رأس المال الاجتماعي:** وهو عبارة عن البنى التحتية في المجتمع من طرق وشبكات توزيع مياه ووسائل المواصلات والاتصالات، والتي تساهم في طريقة غير مباشرة في العمية الانتاجية.

3.1.4. التكنولوجيا والتنظيم: إن البحث عن أسباب النمو يرجع إلى التقدم التقني الذي بدوره يتبع التقدم العلمي والجهد المبذول لإدراجه وإدماجه في العملية الإنتاجية، حيث أن وجود نظام شامل للتعليم والتدريب، وخلق بيئة مناسبة للبحث العلمي، من شئنهما أن يساعدا على خلق وتطبيق التكنولوجيا الحديثة، غير أن التقدم التقني غير كاف لوحده، فلابد من توافر أشخاص يرغبون ويقدرون على تحمل مخاطر إدخال طرق جديدة أو تقديم منتجات جديدة أو دخول أسواق جديدة أو استعمال موارد جديدة، حيث يرى بعض المفكرين أن الافتقار لطبقة المنظمين هو التفسير الأساسي لغياب عمليات الإنماء في الدول المتخلفة؛

4.1.4. الأرض والموارد الطبيعية: إن لعامل الأرض من حيث المساحة والنوعية من جهة، وما تزخر به من موارد طبيعية من جهة أخرى دور كبير في عملية النمو الاقتصادي، ويعتبر هاذين العاملين من أقدم التفسيرات المقدمة لإظهار أسباب الاختلافات فيما بين المستويات المختلفة للنمو الاقتصادي فيما بين البلدان؛

5.1.4. التجارة الدولية: إن أهم ميزة تضفيها التجارة الدولية لدولة ما مع العالم الخارجي هي أن قيام هذه التجارة يسمح لها بالتخلص من محدودية مواردها الخاصة، بحيث تركز جهدها الإنمائي في المجالات التي تكون لها فيها ميزة حقيقية، فلو لم تكن ثمة تجارة دولية، فستضطر الدول المتخلفة إلى المضي قدماً في عملية النمو الاقتصادي على كل الجبهات في آن واحد؛

6.1.4. الاستثمار الأجنبي المباشر: يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً كبيراً في الرفع من معدلات النمو الاقتصادية في الدول المضيفة، وهذا من خلال زيادة معدل نمو الاستثمارات المحلية كعامل مباشر من جهة، كما يؤدي من جهة أخرى إلى زيادة عنصري العمل ورأس المال عن طريق عدة قنوات أهمها التدريب، المنافسة والتقليد.

2.4. طرق قياس النمو الاقتصادي

تتمثل طرق قياس النمو الاقتصادي في المعايير التي توصلنا إلى معرفة معدل التغير في حجم اقتصاد بلد ما مقارنة بفترات سابقة، حيث تستخدم مجموعة من المؤشرات تعطي نتائج في نفس الاتجاه عن النمو الاقتصادي الذي حققه المجتمع، وتتمثل اهم هذه المؤشرات فيما يلي:

1.2.4. متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج (معط الله، 2015، الصفحات 116-119)

لأغراض المقارنات الدولية للأداء الاقتصادي، يستخدم عادة مؤشر النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار قدرة البلد على زيادة الإنتاج نسبة إلى معدل نمو السكان، أو بالأحرى، بمعدل أسرع من معدل النمو السكاني، وفي هذا الصدد، يتم استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمعيار لقياس دالة الرفاهية الاقتصادية العامة للسكان، حيث يشير هذا المؤشر إلى كمية السلع و الخدمات المتاحة لكل مواطن في البلد؛

حسب "Gustav Rains" يمثل متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي المؤشر الأكثر دقة للنمو الاقتصادي، فإذا زاد الدخل القومي لبلد ما بمعدل أسرع من معدل نمو السكان، فهذا يدل بدون شك على وجود علامة النمو الاقتصادي في البلد بأكمله، ومن جهة أخرى، حدوث زيادة في الناتج الإجمالي قد تكون مؤشرا للنمو الاقتصادي، ولكن ليس في جميع الحالات، حيث يظهر المشكل عندما يكون معدل نمو السكان أكبر من معدل الزيادة في الدخل القومي الحقيقي، وبالتالي، في هذه الحالة، سيكون هناك انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على الرغم من حدوث زيادة في الدخل القومي الحقيقي؛

يشير الدخل الفردي لمتوسط الدخل الذي يحصل عليه سكان بلد ما، ويحسب عن طريق قسمة الدخل القومي على عدد سكان البلد، ويمكن دساب متوسط نصيب الفرد من الدخل على أساس أسعار السنة الحالية، أو أسعار سنة الأساس، وفقا لذلك، هناك مفهومين للدخل الفردي:

- ✓ **متوسط الدخل الفردي النقدي**

يقدر الدخل الفردي النقدي للبلد كرا يلي:

$$\text{متوسط الدخل الفردي النقدي} = \frac{\text{الدخل القومي بالأسعار الجارية}}{\text{إجمالي عدد السكان}} \quad \dots (03)$$

بما أن، الدخل القومي يساوي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال السنة، وبما أن القيمة السوقية للسلع والخدمات تساوي الكمية "Q" مضروبة في السعر "P"، فإنه يمكن كتابة ما يلي:

$$\text{متوسط الدخل الفردي النقدي} = \frac{Q \times P}{\text{إجمالي عدد السكان}} \quad \dots (04)$$

في حالة بقاء عدد السكان ثابت، فإن متوسط الدخل الفردي النقدي يمكن أن يرتفع سواءً عند ارتفاع الكمية "Q"، أو ارتفاع الأسعار "P"، فإذا حدثت زيادة في الدخل الفردي النقدي نتيجة حدوث زيادة فقط في مستوى الأسعار"P"، فإن ذلك يعكس فقط انخفاض في القدرة الشرائية للأفراد، وبالتالي انخفاض مستواهم المعيشي، وهو ما لا يجعل متوسط الدخل الفردي النقدي مؤشرا جيدا للنمو الاقتصادي.

✓ **متوسط الدخل الفردي الحقيقي**

يقدر الدخل الفردي الحقيقي بافتراض أن مستوى السعر"P" يبقى ثابتا، لذلك يطلق عليه كذلك الدخل الفردي بالأسعار الثابتة أو بأسعار سنة الأساس (التي تمثل سنة المقارنة)، وبالتالي في حالة بقاء عدد السكان ثابت، فإن متوسط الدخل الفردي الحقيقي سيرتفع فقط عند ارتفاع كمية السلع والخدمات "Q"؛

ثبات عدد السكان وزيادة كمية السلع والخدمات يعني زيادة توافر السلع والخدمات لكل فرد من سكان بلد ما، وبهذا الشكل يعتبر متوسط الدخل الفردي الحقيقي أفضل مؤشر للنمو الاقتصادي بالمقارنة مع الدخل الفردي النقدي؛

يقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط، ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الآتية:

$$CM = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times 100 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(05)$$

CM: معدل النمو، Y_t: متوسط الدخل الحقيقي في الفترة t، Y_{t-1}، متوسط الدخل الحقيقي في الفترة t-1.

يمكن حساب معدل النمو السنوي المركب CMc بالطريقة التالية:

$$Y_N = Y_0(1 + CM_c)^N \implies CM_C = \sqrt[N]{\frac{Y_N}{Y_0}} - 1 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(06)$$

CM_C: معدل النمو المركب، N: فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة

Y_0: متوسط الدخل الحقيقي لسنة الأساس، Y_N: متوسط الدخل الحقيقي لآخر سنة

على الرغم من أن متوسط نصيب الفرد من الدخل يعتبر من أكثر المعايير استخداما وصدقا عند قياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بينها أن إحصائيات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، وكذلك فإن أساس المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته ودقته نظرا لاختلاف الأساليب والطرق التي يحسب بناءً عليها.

2.2.4. الناتج المحلي الإجمالي (معط الله، 2015، الصفحات 116-119)

يعتبر دجم الناتج المحلي الإجمالي "GDP" من بين المؤشرات الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي للبلد، فالنمو في الاقتصاد يعكس الزيادات في الطاقة الإنتاجية (توسع الناتج المحلي الإجمالي GDP) والتغيرات في معدل استخدام هذه الطاقة (نسبة الزيادة)، ويمثل الناتج المحلي الإجمالي "GDP" القيمة السوقية الإجمالية لسلع والخدمات النهائية التي ينتجها سكان البلد على مدى فترة معينة تقدر بسنة واحدة؛

كذلك، يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي من حيث إجمالي الإنفاق القومي السنوي للاقتصاد، والذي يضم إجمالي الإنفاق المحلي وصافي المعاملات الخارجية (الميزان التجاري)؛

ويضم إجمالي إنفاق القطاع المحلي: إنفاق القطاع الخاص (الأفراد والعائلات) أي (الاستهلاكC)، إجمالي نفقات قطاع الأعمال أو المؤسسات (الاستثمارI) ومجموع نفقات القطاع العام (الإنفاق الحكوميG) صافي المعاملات التجارية الخارجية هي عبارة عن الحجم الكلي للصادرات X ناقص الحجم الكلي للواردات M ومن ثم يمكن التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي "GDP" بالصيغة التالية:

$$Y = C + I + G + X - M \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(07)$$

يحد النمو الاقتصادي بالتزامن مع حدوث النمو في كل قطاع من القطاعات المشار إليها سابقا، والمبنية في المعادلة(07)، حيث تظهر آثار النمو الإجمالي لجميع القطاعات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي"GDP" مع مرور الوقت.

3.2.4. الدخل الوطني الإجمالي

حيث اقترح "Mead" استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يُقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج (كبداني، 2013، الصفحات 22-23).

4.2.4. الدخل الوطني الإجمالي المتوقع

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما تتوافر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ بعين الاعتبار تلك المقومات عند حساب الدخل (معط الله، 2015، صفحة 116).

4.2.4. معادلة "Singer"

وضع "Singer" في سنة 1952 معادلة النمو الاقتصادي التالية (كبداني، 2013، صفحة 23):

$$D = SP - R \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(08)$$

حيث أن"D" هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل "S" معدل الادخار الصافي، وأما "P" فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، في حين تمثل "R" معدل نمو السكان، حيث قام "Singer" بافتراض أن S = 6% من الدخل الوطني، و P = 0,2 % و R = 1,25 % فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو D= -0,5 ، وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات "Singer" كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي ذلك أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة، فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6% وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 0,2% ، وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1,25%.

4.2.4. مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1960–2021)

اعتمدت الجزائر كغيرها من باقي دول العالم، مجموعة من المؤشرات المعبرة عن مدى نجاح السياسات الاقتصادية المتعاقبة في خلق الثروة وتحقيق الرفاه الاقتصادي المنشود، وفي هذا الإطار نجد أربعة مؤشرات رئيسية هي:

- ✓ متوسط الدخل الفردي الجاري؛
- ✓ متوسط الدخل الفردي الحقيقي؛
- ✓ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفقا لتعادل القوة الشرائية؛
- ✓ الدخل الوطني الإجمالي.

والشكل الموالي يبين لنا تغيرات قيم هذه المؤشرات خلال الفترة الممتدة من سنة 1960 إلى غاية 2021.

الشكل رقم (01): تطور بعض مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1960–2021)

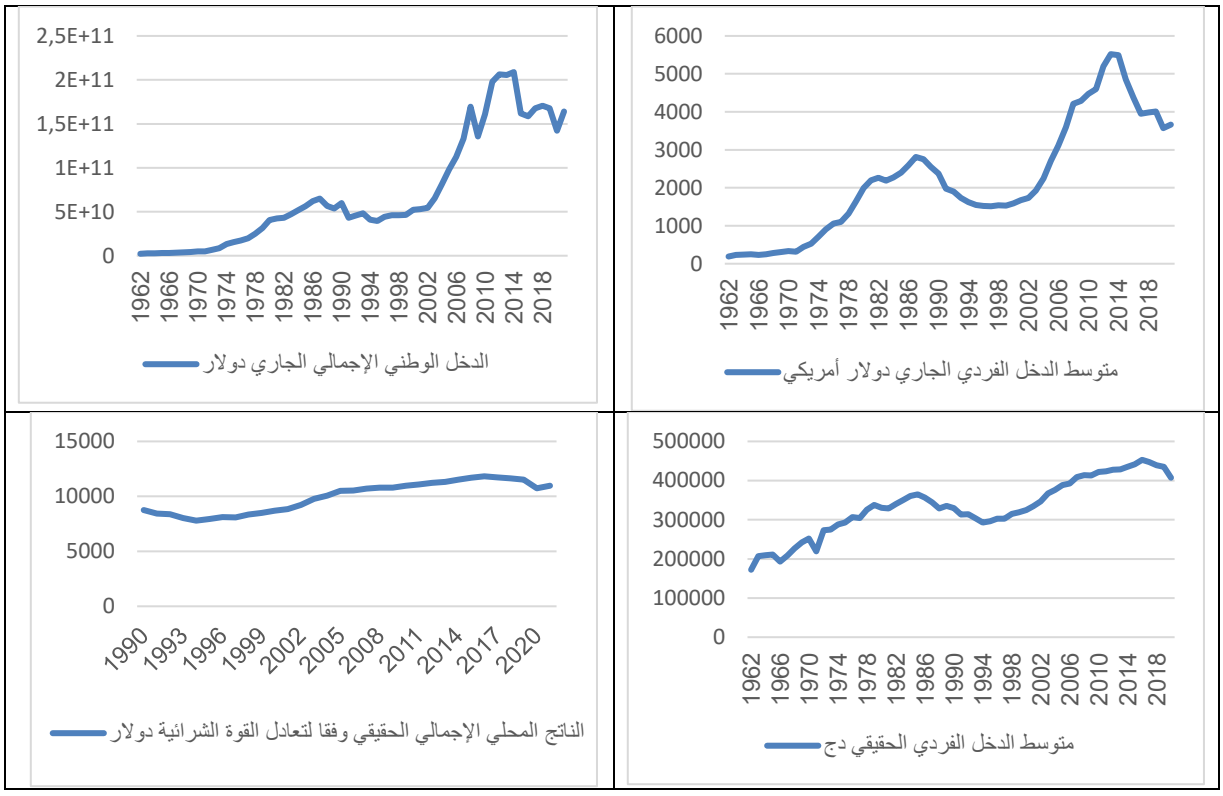

المصدر: (البيانات المفتوحة للبنك الدولي، 2022)

يظهر لنا الشكل رقم (01) الثبات النسبي لمؤشري متوسط الدخل القومي والدخل الوطني الإجمالي الجاريين، والمقومين بالدولار الأمريكي خلال فترة الستينات، وهي فترة ما بعد الاستقلال، والتي شهدت بداية عملية بناء الاقتصاد الوطني من خلال تبني الفكر الاشتراكي، حيث سعت الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة إلى خلق لبنة صناعية وفلاحية من خلال عمليات التأميم وإنشاء مجمعات فلاحية، والتي ظهرت نتائجها خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات أين نلاحظ الارتفاع المحسوس لمؤشرات الدخل الوطني الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه الجاريين، بالإضافة إلى مؤشر متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي الحقيقي والمقوم بالعملة المحلية، أما فترة التسعينات ونهاية الثمانينات فقد شهدت انخفاض قيم جميع المؤشرات، وذلك بسبب انهيار أسعار

النفط مع عجز مختلف السياسات الاقتصادية المعتمدة عن خلق مؤسسات اقتصادية قادرة على تحقيق المردودية وخلق الثروة، وهو ما دفع بالقائمين على الاقتصاد الوطني بتبني مجموعة من الإصلاحات، المبنية عن التخلي عن الفكر الاشتراكي واعتماد فكرة فتح المجال أمام القطاع الخاص لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية.

كما نلاحظ تطور قيم مؤشرات النمو الاقتصادي في العقدين الماضيين، ويعود ذلك بشكل أساسي لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى مساهمة بعض الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص في خلق قيمة مضافة، وبشكل عام؛ نلاحظ أن مؤشرات النمو الاقتصادي تعكس بشكل كبير أداء الاقتصاد الوطني خلال فترة الدراسة.

5.الخاتمة

حاولنا في هذه الدراسة معرفة أهم المؤشرات المعتمدة في قياس مستوى النمو الاقتصادي، وذلك من خلال التطرق للأدبيات النظرية في الفكر الاقتصادي التي اهتمت بهذا الموضوع، حيث تطرقنا لمفهوم النمو الاقتصادي وبينا الاختلاف الموجود بينه وبين التنمية الاقتصادية باعتبارهما مصطلحين يبدوان متقاربين إلى حدٍ ما إلا أنهما يختلفان عن بعضهما كل الاختلاف، فالنمو الاقتصادي يهتم بالأداء الكمي بينما تزيد التنمية الاقتصادية عن ذلك الأداء النوعي والهيكلي للاقتصاد، كما عرضنا مختلف النظريات التي ناقشت مسببات النمو الاقتصادي، فقد اختلفت النظرة للنمو الاقتصادي مع تعاقب الأحداث الاقتصادية وتتابع المدارس الفكرية، وأوردنا العديد من المؤشرات التي تستعمل لقياس مستوى النمو المحقق وفقاً للمعايير المختلفة التي طبقها الباحثين، ويبقى أن نفاضل بين هذه المؤشرات من أجل اعتماد المؤشر الذي يعطينا نتائج واضحة ودقيقة في دراساتنا التطبيقية.

كما حاولنا اسقاط هذه الدراسة النظرية على الاقتصاد الجزائري، أين ألقينا نظرة على أدائه خلال الفترة (1960-2021)، والتي تبين لنا من خلالها أن مؤشرات متوسط الدخل الفردي الجاري؛ متوسط الدخل الفردي الحقيقي؛ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفقا لتعادل القوة الشرائية؛ الدخل الوطني الإجمالي، تعكس بشكل كبير أداء الاقتصاد الوطني.

7.الإحالات والمراجع

1. البيانات المفتوحة للبنك الدولي. (2022). تاريخ الاسترداد 10 04, 2022، من البنك الدولي: https://data.worldbank.org/country/algeria?view=chart
2. أمال معط الله. (2015). أثر السياسات المالية على النمو الاقتصادي. الجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية: جامعة تلمسان.
3. رشيد ساطور، و شكري بن عزوز. (2017). أثر تنويع الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر. تاريخ الاسترداد 10 04, 2022، من Munich Personal REPEc Archive MPRA: /https://mpra.ub.uni-muenchen.de/78785
4. سيد أحمد كبداني. (2013). أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية. الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية: جامعة تلمسان.

5. شهيناز بدراوي. (2015). تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية. الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير: جامعة تلمسان.

6. صليحة مقاوسي، و هند جمعوني. (2010). نحو مقاربات نظرية لدراسة التنمية الاقتصادية. الملتقى الوطني حول الاتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية.

7. عبد الحفيظ خزان. (2014). تفعيل دور سوق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي. الجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية: جامعة بسكرة.

8. علي عزوز. (2007). الضغط الضريبي وأثره على النمو الاقتصادي. الجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية: جامعة الشلف.

9. فاطمة الزهراء بن شعيب. (2011). دور البورصة في تحقيق النمو الاقتصادي. الجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية: جامعة تلمسان.

10. فتيحة بناني. (2009). السياسة النقدية والنمو الاقتصادي. الجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية: جامعة بومرداس.

11. ميلود وعيل. (2014). المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها. الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر 3.